

فيما الاسعار تضفل في التراجع عن ١٥٠٠ ريال

الطلب على اسطوانات الغاز يسجل ادنى مستوى له في امانة العاصمة خلال اجازة العيد



على غير العادة لم تسجل في امانة العاصمة أية حالة نقص في امدادات اسطوانات الغاز في ايام اجازة العيد الحالي بل بالعكس لأول مرة يكشف الواقع الميداني أن الطلب على اسطوانات الغاز المنزلي بالعاصمة صنعاء في ادنى مستوى له على الاطلاق ومع ذلك لم تستجب الاسعار وتوجه للتراجع عن ١٥٠٠ ريال للأسطوانة رغم الكساد الواضح في الطلب لدى الموزعين سواء التابعين لشركة الغاز الحكومية او شركات التوزيع الخاصة الجديدة. وتشهد السوق اليمنية حالياً تنوعاً في الاسعار من محافظة الى اخرى ومن مدينة لأخرى نتيجة لتعدد المزودين للسوق بها بعد دخول شركات حديثة من القطاع الخاص العملية التسويقية للأسطوانات واضحت تنافس الشركة اليمنية للغاز دون هوادة الامر الذي اوجد تناقضا في الاسعار فهناك من يبيع ١٢٠٠ لحافظات قريبة من مارب و١٤٠٠ ريال لغيرها فيما تباع بأمانة العاصمة بـ ١٥٠٠ ريال للأسطوانة وهو ما يثير استغراب المواطنين من فوضى الاسعار السائدة من جهة والاسعار المرتفعة من جهة اخرى .

تحقيق / أحمد الطيار

الغاز المنزلي في السوق اليمنية كما أن ظهور الشركات الخاصة وامكانياتها الكبيرة في الامداد والتسويق للاسطوانات يقلق الخبراء خاصة وان هذا السوق يمتلك نشاطاً يومياً يقدر بمليارات الريالات ويبدو أن رجال اعمال وناقدين في اليمن من الناحية القبلية والتجارية وراء الاتجاه نحو هذا السوق المربح ولو على حساب التعدي على القوانين واللوائح التجارية.

ويبدو أن شركة الغاز الحكومية تحس بالتمنافس غير الشرعية لها في السوق ولهذا رغبت في تخفيض اسعار اسطوانات الغاز الى ماديون ١٠٠٠ ريال حسب ما ذكر مسؤول فضل عدم ذكر اسمه لـ "الثورة" لتباعد المستهلك بحدود ١١٠٠ ريال أي باقل من ٤٠٠ ريال عن سعرها الحالي البالغ ١٥٠٠ ريال وهو امر يراه منه هدفين الأول احداث خسارة مادية لمزودي اسطوانات الغاز القادمة من محطات التعبئة التابعة للشركات في مارب والثاني اعادة المستهلكين الى شراء اسطوانات الغاز عبر معارض شركة الغاز وبأسعار منافسة لكن نظراً للأوضاع الأمنية الضعيفة وعجز الجهات الأمنية عن ضبط المخالفين شكل ضغط الشركات الخاصة قوة رادعة لشركة الغاز عن الاقتراب من أي اسعار جديدة تنخفض عن السعر الذي تريد وهذا هو سبب عدم تراجع الاسعار.

وسائل النقل

يبدو أن معركة المنافسة على سوق تموين اسطوانات الغاز في اليمن تستحس لمن يمتلك اسطول النقل المناسب لهذه السلعة وهذا ما تعول عليه شركة الغاز والتي تمتلك اسطولاً من الناقلات للغاز في حدود ٩٠ قاطرة وهو ما يؤكد انها تلعب بطريقة ذكية لإحباط الهزيمة بشركات أقطاع الخاص والتي تفترق الى القاطرات وتعتمد على الشاحنات الكبيرة والدينامات للتوفير الاسطوانات عبر طريق مارب صنعاء الوعرة، ويشير المهندس الاشوال الى ان شركات الغاز الخاصة كانت تزعم نقل الشاحنات عبر طريق البيضاء صنعاء ابتداء من مارب لكن التكلفة كانت مرتفعة ففشلت خطتها لاغراق صنعاء بالاسطوانات وبالتالي تخفيض الاسعار الى ماديون ٩٠٠ ريال.

والخاصة والتي تزود السوق حالياً عبر محطات التعبئة في مارب من الوفاء باحتياجات السوق والسبب يعود الى انها لا تستطيع توفير سوى ٦٠٪ من الاحتياجات للعاصمة صنعاء و١٠٪ للمحافظات القريبة من مارب ويرجع هذا الضعف الى سببين كما يقول المهندس فهد الرزحي كبير مهندسي إحدى شركات مارب الخاصة وهما أن اسطول النقل للشركات الخاصة هو اسطول بدائي بالدرجة الاولى فهم يعتمدون على مسوقين يمتلكون دينات كبيرة تسوق الاسطوانات الى شوارع خسولان ومن هناك توزع بسيارات نقل خفيف الى اصحاب المعارض والى نقاط التوزيع في الشوارع وهذا يؤثر على الامدادات بشكل كبير نظراً لطرف الطرق والسيارات نفسها، العامل الثاني يعود الى ضعف قدرة محطات التعبئة الخاصة في مارب فهي محطات صغيرة نسبياً ولا تستطيع الوفاء ١٠٠٪ باحتياجات بلد كاليمن بأكمله.

تنافس غير متكافئ

عكس التنافس في السيطرة على سوق اسطوانات الغاز في اليمن وضعاً غربياً من الناحية الاقتصادية فوفقاً للقانون لاتزال شركة الغاز هي المزود الوحيد لمادة

ومحطات الغاز التابعة للقطاع الخاص خصوصاً وأن اسعارنا تنخفض عن اسعارهم بـ ٢٠٠ ريال وهذا دفعهم لإعلان حرب على شركة الغاز وصل للتهديد بإحراق المعارض إن تم البيع بالسعر الرسمي أي ١٢٠٠ ريال للأسطوانة ولهذا لم تتمكن من البيع بالسعر الرسمي وكان هدفنا كسر احتكار النشاط الجديد لشركات تموين اسطوانات الغاز القادمة من مارب.

الامكانيات

وفقاً لرأي خبراء سوق أنشطة وتجارة الغاز المنزلي في اليمن لا تستطيع الشركة اليمنية للغاز الوفاء بتعهداتها بتموين السوق اليمني بالاسعار التي تحاول البيع بها مستقبلاً والسبب كما يقول المهندس حزام الاشول: يكمن في ان الشركة ليس لديها مصدر مضمون لإمدادات الغاز المسال لأن خط امداداتها من مارب يمكن أن يتعرض في أية لحظة للقطع ولهذا فالمجازفة بتحدي القطاع الخاص امر مبالغ فيه وليس في صالح المستهلكين ولا لأن حدود أي نقص في المعروض ولو ليوم واحد سيعرض الاسعار للارتفاع مباشرة.

وفي نفس الاطار تعجز الشركات

السيطرة على سوقها الكبير بين الحكومة ممثلة في الشركة اليمنية للغاز والقطاع الخاص اليمني المنتج للغاز من محطات تعبئة مارب وقد نشأ بالعاصمة صنعاء سوق في شارع خولان متخصص ببيع اسطوانات الغاز عبر سيارات نقل كبيرة ومتوسطة تتبع للمعارض وللمستهلكين مباشرة.

تهديد

اسعار اسطوانات الغاز بصنعاء مستقرة عند ١٥٠٠ ريال للمستهلكين وهذه الاسعار خاصة بالمزودين الذين يتبعون شركات ومحطات القطاع الخاص وهي اسعار مرتفعة كما يصفها المستهلكون على الدوام نظراً لأن السعر الرسمي للأسطوانة في معارض شركة الغاز الحكومية ١٢٠٠ ريال لكنها مغلفة منذ ايام الاحداث التي مرت بها اليمن العام الماضي ولم تفتح ابوابها حالياً.

وخلال شهر يوليو الماضي كانت شركة الغاز تعترض فتح جميع معارضها بالعاصمة صنعاء والبيع بسعر ١٢٠٠ ريال للأسطوانة، ويقول مسئول بشركة الغاز رفض الكشف عن اسمه: اثار اعلان الشركة استئناف العمل بمعارضها المنتشرة بصنعاء مخاوف شركات

الانتاج الخاص

ونظراً لقيام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بتزويد محطات التعبئة الخاصة بمارب بالغاز الطبيعي وفقاً لاتفاق عقد مع شركة تنمية المحدودة لبناء مشروع وحدة جديدة لتخزين الغاز المنزلي في محافظة مارب بجوار وحدة الإنتاج المركزي رقم ٢ والتي تم انشاؤها من قبل الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في القطاع ١٨ بمشراكة شركة صافر و هو بركسان منتصف العام ٢٠١٠ قامت كل من الشركة اليمنية للغاز (الحكومية) وشركة صافر بتشغيل المشروع والبيع للمحطات الخاصة وبدء تزويد السوق بالاسطوانات عبر شركات القطاع الخاص منذ منتصف العام الماضي ٢٠١١ م، وفقاً للشركة تساهم هذه المنشآت الجديدة في زيادة إنتاج الغاز المنزلي بنسبة (٢٦,٠٠٠) برميل يومياً ابتداء من صيف العام ٢٠١٢ م.

المنافسة يمكن توفر الغاز المسال في مارب فرصة لقيام شركات تتبع القطاع الخاص بعملية تسويق وبيع وتوزيع اسطوانات الغاز المنزلي ومن هنا دخلت مسألة تسويق اسطوانات الغاز مرحلة تنافس على

استقرار

يؤكد اصحاب المعارض في العديد من الاحياء أن معارضهم لا تعاني اطلاقاً من عجز في الامدادات بالاسطوانات المملئة بالغاز المنزلي ويقولون انهم لم يشهدوا منذ اشهر أي نقص في الامدادات مطلقاً فالاسطوانات متوفرة بالكميات الكبيرة ويتسألون عن سر اختفاء المشترين فلم يجدوا طلباً كالذي حصل في رمضان، ويقول محمد صالح الانومي صاحب معرض يتبع القطاع الخاص: إن الطلب حالياً خلال الاجازة العيدية ضعيف جداً وبالكاد يتم بيع ١٥ اسطوانة في اليوم رغم اننا عادة نبيع ٥٠ دبة في اليوم على الأقل خلال الايام العادية، ويلفت محمد الى أن توفّر اسطوانات الغاز لدى المعارض كافة وظهور السيارات المنقلة التي تباع للناس في الشوارع جعل مسألة وجود نقص في السوق مستحيلة وهذا هو الذي جعل الطلب مستقراً والعرض هو

شركات خاصة

مدياناً لم يعد السوق اليمني يشهد أي اختناقات في امدادات الاسطوانات نظراً لدخول شركات حديثة عملية التعبئة للأسطوانات بمحافظة مارب وتسويقها بالعاصمة صنعاء ومحافظات اخرى وهو ما وفر كميات تصل لأكثر من ٦٠ الف اسطوانة في اليوم لصنعاء وحدها وهو الرقم الذي كانت تقوم بتوفيره الشركة اليمنية للغاز قبل احداث العام الماضي، وقد مهد دخول شركات القطاع الخاص كمزود للأسطوانات للسوق استقراراً في الكميات المطلوبة لكن الاسعار ارتفعت ٥٠٪ عما كانت عليه رسمياً من قبل شركة الغاز وهذا محل شكوى المواطنين .

الاستهلاك تستهلك السوق اليمنية من الغاز المنزلي يومياً نحو ٢٤٦٠٠ برميل فيما تستهلك امانة العاصمة وحدها حوالي ٨٠ الف اسطوانة في اليمن توفرها حالياً محطات وشركات تتبع القطاع الخاص وحسب احصائيات الشركة اليمنية للغاز يقوم القطاع ١٨ بمارب بتغطية ٢٢٠٠٠ برميل يومياً فيما بلغت مساهمة مصفاة عدن ٢٦٠٠٠ برميل يومياً، بينما بلغت الواردات الموسمية ٢٥٠٠٠٠ برميل خلال العام ٢٠١٠ م.



مليار ريال قيمة المشاريع الاستثمارية لتربية حضرموت



■..الملا / سياً بلغت قيمة مشاريع البرنامج الاستثماري المركزي للعام الحالي ٢٠١٢م ٦٦٧ مليوناً و١٢٤ ألفاً و٥٦٦ ريالاً توزعت في بناء المدارس والمجمعات التربوية، وأوضح المدير العام مكتب وزارة التربية والتعليم بساحل حضرموت جمال سالم عبدين لـ (سبأ) أن عدد المشاريع الحلية للبرنامج الاستثماري للعام الجاري ٢٠١٢م بلغ ٧٣ مشروعاً توزعت على ١٤ مديرية بساحل حضرموت بكلفة إجمالية بلغت ملياراً و٨٢٥ مليوناً و٧٤٤ ألفاً و١٢٠ ريالاً منها ٢٢ مشروعاً في مديرية مدينة المكلا تمثلت في بناء مدارس وأعمال تأهيل واستكمال ووصف ساحات المدارس وتأثيث وإضافة فصول دراسية بكلفة إجمالية بلغت ٦٤٧ مليوناً و١٠٤ آلاف و٢٠٩ ريالات

الشحنات الإيرانية. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الواردات الكورية لدى إستئنافاً نحو ٦ ملايين برميل شهرياً أو ٢٠٠ الف برميل يومياً.

وقال المصدر بوزارة الاقتصاد إن شركة اس كيه انرجي ستستورد ٤ ملايين برميل شهرياً بينما ستستورد هيونداي اويل بنك مليوني برميل شهرياً.

وهذه هي نفس الكميات التي إتفقت عليها الشركتان في العقود محددة المدة مع إيران.

وقال مصدر آخر بالوزارة نرى إحتتمالاً ضئيلاً أن تعوق الواردات الحاديات مع الولايات المتحدة لتمديد إستئنافاً من العقوبات إذ ان الواردات هذا العام ستكون أقل منها في العام الماضي.

وكانت كوريا حصلت في يونيو على إستئنافاً من العقوبات المالية الأمريكية على إيران لمدة ١٨٠ يوماً في مقابل خفض كبير لمشترياتهما من الخام الإيراني

طلبت من إيران تسليم الخام على ناقلاتها وهو ما فعلته أيضاً الشركات الصينية والهندية. وينقل ذلك المسؤولية عن التامين الى إيران في خطوة لتفادي الحظر الأوروبي على التامين على

الصعب شحن النفط الإيراني والتامين عليه وسداد شتمه.

وقالت مصادر حكومية ومن القطاع هذا الشهر إن شركات التكرير الكورية حظر الاتصاد الأوروبي التي جعلت من



تستورد ٢٠٠ ألف برميل يومياً من طهران

كوريا الجنوبية تستأنف استيراد النفط الإيراني في سبتمبر المقبل

■..قال مصدر في وزارة الاقتصاد الكورية أمس الاثنين إن شركات التكرير الكورية الجنوبية ستستأنف استيراد ما يصل إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الإيراني اعتباراً من سبتمبر لتنتهي بذلك توقفاً استمر شهرين نتيجة حظر الاتصاد الأوروبي للتأمين على شحنات النفط الإيراني.

ومن غير المرجح أن يعرقل إستئنافاً الاستيراد مساعي كوريا الجنوبية للحصول على إستئنافاً من العقوبات الأمريكية في وقت لاحق هذا العام، إذ أن الواردات في ٢٠١٢ والتي انخفضت في النصف الأول من العام ستكون أقل من العام الماضي بنحو ٢٠٪، وفقاً لما ذكرت رويترز.

وقال مصدر في وزارة الاقتصاد على دراية مباشرة بالموضوع سيجري إستئنافاً الاستيراد للتحميل بدءاً من مطلع سبتمبر أي أن الشحنات ستصل في أواخر سبتمبر. وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته سيجري تحميل النفط في إيران وشحنه على ناقلات إيرانية تحت غطاء تاميني إيراني.